Distr.
GENERAL

S/RES/1141 (1997)
28 November 1997



مجلس الأمن

القرار ١١٤١ (١٩٩٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٨٣٧،
المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وإلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب الموجه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/1997/832، المرفق الثاني)،

وإذ يحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/832) وبإضافة ذلك التقرير (S/1997/832/Add.1)، والتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يشيد بدور بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في تلك البعثة،

وإذ يلاحظ أن ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفقا للقرار ١١٢٣ (١٩٩٧) (المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧)،

وإذ يشيد كذلك بدور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز بناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، وتأهيل الاقتصاد في هايتي،

وإذ يحيط علما بما قامت به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، والمساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من دور رئيسي في المعاونة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية ذات حجم وهيكل كافيين تعمل على أتم وجه وتمثل عنصرا أساسيا لتدعيم الديمقراطية وإعادة الحيوية إلى نظام العدالة في هايتي، وإذ يرحب، في هذا الصدد،

بمواصلة التقدم نحو إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية ونحو إنجاز "خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١"، التي وضعت في أيار/ مايو ١٩٩٧،

وإذ يؤكد الرابطة بين السلام والتنمية، وإذ يلاحظ أن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه للتنمية المستدامة في هايتي، وإذ يشدد على أن وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ودعمها في هايتي أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن الطويلي الأجل في البلد،

وإذ يدرك أن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية، وعن الحفاظ على بيئة آمنة مستقرة، وإقامة العدالة، وتعمير بلدهما،

١ - يؤكد ما لوجود شرطة وطنية محترفة ذاتية الإعالة تضطلع بعملها على أتم وجه، ذات حجم وهيكل كافيين، وقادرة على أداء شتى مهام الشرطة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وإعادة الحيوية إلى نظام العدالة في هايتي، ويشجع هايتي على المضي قدما في خططها بهذا الصدد؛

٢ - يقـــرر، إلحاقا بما جاء في الفقـرة ١ أعـلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، أن ينشئ لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي، يصل قوامها إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بولاية محدودة بفترة واحدة مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لأجل مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها وفقا للترتيبات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والفقرات من ٢ إلى ١٢ من إضافة ذلك التقرير بما فيها تقديم المشورة الصادقة بشأن الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية؛

٣ - يؤكد أيضا أنه إذا دعت الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى الشرطة الوطنية الهايتية تعين تقديمها من خلال الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية ومن جانب الدول الأعضاء المهتمة بذلك؛

٤ - يؤكد أيضا أن جميع الترتيبات الخاصة المكفولة لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لا تشكل سابقة تسري علي العمليات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي تشمل أفرادا من الشرطة المدنية؛

٥ - يقرر أيضا أن تضطلع بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي بالمسؤولية عن أفراد بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وعن الأصول المملوكة للأمم المتحدة اللازمة لاستعمالها لدى أداء ولايتها؛

٦ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم دعما مناسبا للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة لكي يتسنى تنفيذ أحكام الولاية على النحو الوارد في الفقرة ٢ أعلاه؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخـاذه وحتى انتهاء ولايـة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

٨ - يسلم بأن التأهيل الاقتصادي والتعمير هما المهمتان الرئيسيتان اللتان تواجهان حكومة هايتي وشعبها، وأن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي؛

٩ - يطلب إلى جميع الدول تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توظيف ونشر مستشاري شرطة لمساعدة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية ومديريتها العامة ومقر قيادتها؛

١٠ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.
